التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة

2006

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل السابع

الأرض والمقدسات

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

الأرض والمقدسات

مقدمة

أظهرت سنة 2006 إصرار الشعب الفلسطيني على حقِّه في أرضه ومقدساته، على الرغم من كل صنوف القهر والحرمان والمعاناة تحت الاحتلال الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه كشفت هذه السنة عن إمعان الاحتلال الصهيوني في خطواته لتهويد الأرض والمقدسات. لقد شهدت هذه السنة المزيد من الاستيطان والسير قدماً في مشروع تهويد القدس وإفراغها من أهلها، والاعتداء على الأوقاف الإسلامية والمسيحية. كما استمرت "إسرائيل" في فرض الأمر الواقع، فصادرت الأراضي لبناء الجدار الفاصل، وعزلت القرى والمدن الفلسطينية، وهدمت المنازل، واقتلعت الأشجار، ودمرت الأراضي الزراعية، وسرقت المياه. وفي الوقت الذي كانت تقوم فيه بتلك الممارسات، نجحت في إشغال العالم في اعتراف حماس شرطاً لرفع الحصار، بينما عجز العالم العربي والإسلامي والدولي عن مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية. ويركز هذا الفصل على منطقة القدس وباقي الضفة الغربية، لكنه يشير حسب المعلومات المتوفرة إلى بعض الممارسات الإسرائيلية التعسفية في قطاع غزة وفلسطين المحتلة سنة 1948.

أولاً: القدس والمقدسات

إن الهدف الأساس لحكومات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس هو الاستيلاء على المدينة بأكملها وتهويدها، وذلك من خلال سياسة التغيير الديموغرافي (والطبوغرافي أيضاً)، أي جعل السكان اليهود في المدينة هم الأغلبية، والعرب فيها أقلية، وذلك من خلال الإجراءات والسياسات الإسرائيلية الحكومية وغير الحكومية، التي تمارسها وزارة الداخلية الإسرائيلية وبلدية القدس، ومؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية، وكذلك وزارة المالية الإسرائيلية ضد سكان القدس العربية، بحيث يشكل ذلك ضغطاً وعبئاً كبيراً على كاهل المقدسيين حتى يغادروا ويتركوا المدينة، علماً بأن الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية تشير إلى أن خريطة الكثافة السكانية في البلدة القديمة تشمل 89,042 من المسلمين، و8,042 من المسيحيين الأرمن، و9,625 من المسيحيين في حارة النصارى، و8,232 من اليهود في حارة الشرف (أو ما يسمى حارة اليهود).

أما القدس الشرقية فبلغ عدد سكانها سنة 2006 ما مجموعه 413 ألفاً منهم 231 ألف فلسطيني، و182 ألف مستوطن يهودي[1]. وإذا ما تم احتساب أعداد سكان القدس الشرقية والغربية، فإن مجموع سكان القدس في أوائل سنة 2007 يصل إلى 720 ألفاً، بينهم 475 ألف يهودي، بنسبة 66%، و245 ألف عربي بنسبة 34%[2]. وتسعى المخططات الإسرائيلية إلى أن تحصر نسبة الفلسطينيين في القدس بشقّيها الشرقي والغربي فيما لا يتجاوز خمس أو ربع سكانها.

وكان من ضمن السياسات والإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس والمساس بقدسيتها:

1. تهجير المقدسيين بسحب حق الإقامة في القدس:

إن سياسة التهجير – الترانسفير الهادئ – أي تجريد الكثير من العائلات المقدسية من حق المواطنة، قد بدأت منذ العام 1967، وهي متواصلة حتى الآن. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير 1995 وحتى آذار/ مارس 2000 مارست "إسرائيل" ومن خلال وزارة الداخلية أسلوباً جديداً لتقليص عدد المقدسيين، وذلك بسحب بطاقة المواطنة من كل مقدسي لا يتمكن من إثبات مكان سكناه في الماضي والحاضر في مدينة القدس، وإجباره على مغادرة المدينة إلى الأبد، وفي هذه الحالة يفقد حقوقه كاملة.

كما عمدت سلطة الاحتلال إلى سحب الهويات الإسرائيلية من أولئك المقدسيين الذين انتقلوا للعيش في مدن الحدود المصطنعة لبلدية القدس، أي في مدن الضفة الغربية المحيطة بمدينة القدس، وذلك على اعتبار أن تلك الضواحي هي خارج "إسرائيل"، مستندةً إلى الفقرة (1) من المادة (11) من قانون الدخول إلى "إسرائيل" الصادر عام 1974، وهذا القانون يحصر الحالات التي يجوز فيها سحب بطاقة الهوية في ثلاث حالات:

أ. إذا تواجد الشخص خارج "إسرائيل" فترة سبع سنوات على الأقل.
ب. إذا حصل الفرد على إقامة في دولة أخرى.
ج. إذا حصل على جنسية دولة أخرى بواسطة التجنس.

وبذلك يحرم المقدسيين من حقوقهم في الإقامة خارج الوطن للدراسة أو العمل أو ازدواج الجنسية، والأمر المهم في ذلك هو جمع شمل العائلات المقدسية وتسجيل الأولاد، فمنذ العام 2000 قررت الحكومة الإسرائيلية تجميد جميع طلبات لَمِّ الشَّمل، وفي 2003/7/31 أُصدر قانون أطلق عليه قانون المواطنة والدخول إلى "إسرائيل"، يُحَظِّر على المقدسيين والفلسطينيين حاملي الجنسية الإسرائيلية (فلسطينيو الـ48) ممن تزوجوا من سكان الضفة الغربية، لَمَّ الشَّمل ويفرض عليهم العيش منفصلين. وقد صادقت عليه محكمة العدل العليا في 2006/5/14، ومُدد مؤخراً. وعلى الرغم من أن "إسرائيل" قد سمحت بمشاركة أهالي القدس في الانتخابات التشريعية التي جرت في 2006/1/25، إلا أن وزير الداخلية الإسرائيلي روني بار– أون Ronnie Bar–On، أصدر في 2006/5/29 أمراً بسحب حق الإقامة من نواب القدس في المجلس التشريعي الفلسطيني، إذا لم يقدموا استقالاتهم من المجلس خلال مدة شهر[3].

وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن عدد المقدسيين الذين سحبت هوياتهم منذ 1967 وحتى سنة 2004 قد بلغ نحو 6,396 مقدسي، وقد ذكر النائب في المجلس التشريعي محمد طوطح، في مقابلة له نُشرت في صيف 2006 أن عدد المقدسيين الذين سحبت هوياتهم بلغ أكثر من سبعة آلاف مواطن مقدسي[4].

وقد شهدت سنة 2006 حملة واسعة لسحب هويات المقدسيين؛ فحسب إحصائية أعدها مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان "بتسيلم"، ذكر أن قوات الاحتلال الإسرائيلي سحبت حق المواطنة من 1,363 مقدسياً خلال سنة 2006، وهو أعلى معدل لسحب الهويات منذ احتلال القدس، والتي بلغت منذ سنة 1967 وحتى نهاية 2006 نحو 8,269، وفيما يلي جدول يوضح التسارع في تحقيق جانب من الاستراتيجية الإسرائيلية بإفراغ المدينة المقدسة من سكانها العرب[5].

جدول 7/1: سحب الهويات المقدسية 2003-2006[6]

السنة	عدد الفلسطينيين الذين تم تجريدهم من مواطنتهم
2003	272
2004	16
2005	222
2006	1,363
المجموع	**1,873**

ومن أجل تحقيق الهدف المنشود، وهو تقليص الوجود العربي في مدينة القدس إلى أقل عدد ممكن، عمدت بلدية القدس إلى التهرب من تقديم الخدمات البلدية لأهالي القدس الأصليين. وانطلاقاً من قانون منح الهوية الإسرائيلية لسكان القدس، أصبح واجباً على سكان القدس من الفلسطينيين دفع كامل المستحقات للبلدية والدولة، كضريبة الدخل وضريبة الأرنونا والتأمين الوطني، وكذلك ضريبة الأملاك، وذلك على الرغم من انخفاض دخلهم وتدني مستوى الخدمات التي يتلقونها مقارنة باليهود، مما زاد وضع أهالي القدس العرب سوءاً.

لا يبدو أن السياسة الإسرائيلية متجهة نحو تخفيف الضغوط عن سكان القدس، خاصةً فيما يتعلق بموضوع سحب الهويات، حيث أنها لا تزال تمارس كل سياسات القمع؛ ويعطي انضمام حزب "إسرائيل بيتنا"، العنصري المتطرف والداعي لتهجير العرب، إلى الحكومة الإسرائيلية في آخر تشرين الأول / أكتوبر 2006، مؤشراً على مزيد من التشدد ضد الأرض والإنسان الفلسطيني[7].

2. رفض منح رخص بناء للمقدسيين:

تضاعفت مساحة القدس العربية أكثر من عشرة أضعاف مما كانت عليه منذ الاحتلال سنة 1967، في حين أن المستفيد الوحيد من هذه المساحة كان الاحتلال الإسرائيلي، فكل أراضي القدس ابتلعتها إما وزارة الإسكان، أو وزارة المالية الإسرائيلية، أو ما يسمى ببلدية القدس، فبُنيت عليها المستوطنات التي أخذت تُطوِّق القدس العربية من كل الاتجاهات، أو أنها أُبقيت أراضٍ "محمية"، أو صودرت تحت ذريعة استخدامها لأهداف عامة، لمنع الفلسطينيين من البناء عليها[8].

إن إمكانية حصول المقدسي على رخصة بناء تكاد تكون أمراً مستحيلاً، فتكاليف الرخصة قد تصل إلى 30 ألف دولار، إضافةً إلى طول فترة إصدار الرخصة، كما أن الأرض نفسها يجب أن تكون مسجلة (طابو) باسم صاحب الرخصة، وإنْ ورثها عن أبيه فالمشكلة تصبح أعقد كثيراً.

إن مخططات التنظيم والبناء في القدس وُجدت من أجل الحد من النمو السكاني والعمراني للمقدسيين، مما اضطر المقدسيين للبناء بدون تراخيص فعرَّضوا بيوتهم لخطر الهدم.

هذه الإجراءات حملت آلاف المقدسيين لترك القدس والرحيل للسكن وتكوين أسرة في الضفة الغربية، أو حتى الهجرة خارج البلاد، مما أفقدهم حق المواطنة في المدينة، لكن هناك من فضّل البقاء والعيش مع أسرته في أوضاع سكنية غير لائقة، بل ومأساوية حفاظاً على بقائه في المدينة.

3. آثار الجدار العنصري على مدينة القدس:

تشكل مساحة الأراضي التي سيعزلها جدار الفصل العنصري في نهاية المشروع الإسرائيلي في منطقة القدس ما مساحته 151,974 دونماً أي نحو 43% من محافظة القدس، وبحسب التقارير التي تبحث في تأثيرات الجدار فإن 231 ألف فلسطيني أي نحو 56% من سكان القدس سيتأثرون سلباً بإقامة الجدار. والجدول التالي يوضح تصنيفات الأراضي التي يعزلها الجدار حسب نوع الأرض ومساحتها:

جدول 7/2: تصنيفات الأراضي التي يعزلها الجدار في محافظة القدس[9]

نوع الأرض	المساحة بالدونم (الدونم= 1000 م^2)
أراضٍ زراعية	21,464
غابات	4,753
أراضٍ مفتوحة	44,618
المناطق الفلسطينية المبنية	22,013
المناطق المسيطر عليها إسرائيلياً	24,044
أخرى	35,082
المجموع الكلي	**151,974**

تصنيفات الأراضي التي يعزلها الجدار في محافظة القدس (المساحة بالدونم)

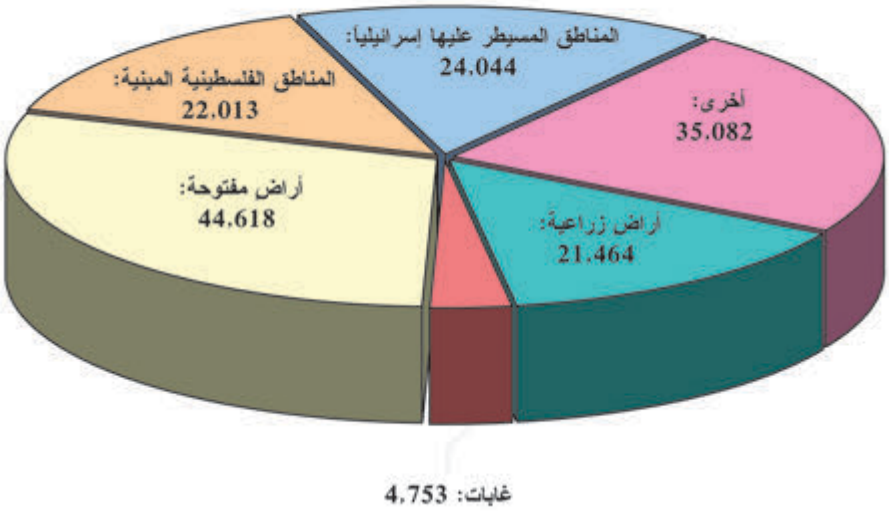

وفي سنة 2006، قام الاحتلال الإسرائيلي ببناء مقاطع جديدة من جدار الفصل العنصري حول القدس، حيث أكمل بناء نحو 89 كم، أي نحو 55% من إجمالي طول الجدار المقرر بناؤه، أما ما لم يُبنَ من الجدار حولها، فهو إما جارٍ العمل به، أو مُصادق على بنائه.

جدول 7/3: تطوّر وتقدّم عملية إنشاء الجدار في القدس[10]

	الطول بالكيلومتر	النسبة من طول المسار
أكملت إقامته	89	%54.9
تحت البناء	16	%9.9
لم تتم إقامته بعد	57	%35.2
المجموع	**162**	**%100**

وقد أوضح المكتب الوطني للدفاع عن الأراضي في فلسطين أن استكمال بناء الجدار في منطقة القدس سيترتب عليه آثار خطيرة، لأن الهدف الواضح من بناء الجدار في حدود ما يسمى القدس الكبرى، هو خفض نسبة السكان الفلسطينيين من 35% كما هو الحال في القدس الموسعة إلى 22%، الأمر الذي يكشف بوضوح مشروعَ تهويد المدينة المقدسة، وسيترتب على ذلك آثار سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة على الفلسطينيين. وفي دراسة ميدانية أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع مركز بديل للمواطنة وحقوق اللاجئين في الفترة بين 15 أيار/ مايو – 10 حزيران/ يونيو 2006، أظهرت أن 72.1% من الأسر المقدسية اضطر أفرادها للتعطيل لعدة أيام عن الجامعة/ الكلية بسبب إغلاق المنطقة، مقابل 69.4% للأسر التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم الأساسي/ الثانوي، اضطر أفرادها للتعطيل عن المدرسة. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن

34.5% من الأسر الفلسطينية في محافظة القدس قد تم تعويقها عن الحصول على الخدمات الصحية (5.8% داخل الجدار و88.3% خارج الجدار). كما شكل عدم قدرة الكادر الطبي عن الوصول إلى التجمعات الفلسطينية عائقاً لـ 31.3% من الأسر (4.4% داخل الجدار و81.8% خارج الجدار).

وأظهرت نتائج الدراسة أن 21.4% من الأسر الفلسطينية أو أحد أفرادها في محافظة القدس انفصلت عن الأقارب (15.5% داخل الجدار و32.6% خارج الجدار). كما بينت النتائج أن 18% من الأسر الفلسطينية في محافظة القدس انفصل عنها الأب (14.3% داخل الجدار و26.2% خارج الجدار)، و12.7% من الأسر الفلسطينية في محافظة القدس انفصلت عنها الأم (12.9% داخل الجدار و12.3% خارج الجدار).

وتشير المعطيات إلى أن 32.9% من المقدسيين الفلسطينيين قد غيروا مكان إقامتهم السابقة، منهم 53.9% غيروا مكان إقامتهم السابقة لأول مرة بسبب بناء الجدار منذ عام 2002، كما أن 63.8% من الأفراد الذين يبلغون 16 سنة فأكثر، يفكّرون في الانتقال بسبب الجدار والإجراءات الإسرائيلية الأخرى، 86.7% منهم يحتاجون إلى توفير الخدمات المناسبة لتحفيزهم للبقاء في أماكن سكناهم، وخاصة العمل والضمان الاجتماعي.

ومن الجدير بالذكر أن 94.7% من الأسر أفادت بأن الوقت الذي تقضيه في المرور على الحواجز العسكرية يشكل عائقاً كبيراً لها. كما أن 84.6% من الأسر أفادت بأن علاقاتها الاجتماعية وزيارتها للأقارب قد تأثرت بالجدار، إضافةً إلى أن 40% من الأسر تأثرت مقدرتها على أداء الشعائر الدينية في دور العبادة، كما أن 69.4% من الأسر أصبح لديها مانع من زواج أحد الأفراد من شريك الحياة المقيم في الجهة الأخرى من الجدار، على الرغم من أن هذه النسبة كانت حوالي 31.6% قبل بناء الجدار[11].

وتعدُّ بلدة العيزرية شرقي القدس مثالاً حياً لآثار جدار الفصل العنصري على القدس. فقد ذكر خالد العزة مدير عام مواجهة الاستيطان في وزارة الحكم المحلي أن حلقة الجدار حاصرت البلدة الواقعة على بعد أربعة كيلومترات شرقي مدينة القدس وعلى طريق القدس – أريحا الرئيسي.

وأضاف العزة أن بناء الجدار سيعزل المقبرة الوحيدة في البلدة، ومئات من الدونمات من أراضٍ يملكها السكان بالإضافة إلى أراضٍ أخرى تابعة للوقف المسيحي، وسيحول دون وصول السياح إليها وإلى أماكنٍ أثرية أخرى.

كما سيتم إغلاق الطريق الوحيد المؤدي إلى القدس، ولن يسمح لأصحاب الأرض والمنازل الدخول والخروج عبر الجدار إلا بتصريح أمني من السلطات الإسرائيلية، يخضع عادةً لاعتبارات كثيرة.

وعندما يكتمل بناء الجدار فإن هذا المخطط، الذي ينفذ في العيزرية سيفصلها عن قرى وبلدات

مجاورة مثل الطور والزعيم والعيسوية. وتقع بجوار العيزرية إحدى أكبر المدن الاستيطانية في الضفة الغربية وهي معاليه أدوميم، والتي تسعى حكومة "إسرائيل" إلى ضمها ومستوطنة أخرى هي كيدار إلى حدود بلدية القدس، متجاوزة بذلك بلدة العيزرية، ولذلك لجأت إلى تغيير مسار الجدار الفاصل، ليضمن ضم المستوطنين وخنق العيزرية وبلدة أبو ديس، التي يخترقها جدار الفصل، ويمزق أجزاءها.

وكان رئيس الوزراء الفلسطيني السابق أحمد قريع سعى لبناء مقر للمجلس التشريعي في أبو ديس التي طرحت في بعض المرات لتكون بمثابة "قدس فلسطينية"، ولكن الجدار جاء ليضم هذا المبنى خلفه حتى قبل أن يكتمل.

وفي تقرير صدر عن جمعية الإغاثة الزراعية، أوضح أن تنفيذ المخطط العنصري في محيط القدس، سيتسبب في عزل 50 ألف مواطن مقدسي على الأقل، وآلاف البدو، خارج جدار الفصل في جنوب القدس، إضافةً إلى اقتلاع آلاف الأشجار.

ومن آثار الجدار أيضاً عزل أحياء مقدسية من قرى محافظة القدس في واد الحمص، ودير العامود، والمنطار، والسلالم في منطقة صور باهر، حيث تبلغ مساحة هذه المنطقة 1,661 دونماً، ويسكن هذه الأحياء ألف مواطن، من بينهم 150 طالباً جميعهم يحملون الهوية المقدسية. كما يعزل الجدار جزءاً من قرية الشيخ سعد التي تتبع بلدية القدس. ويمتد العزل ليخترق منطقة وادي أبو علي المليء بأشجار الزيتون، ويشمل ما يقارب 1,500 نسمة يحمل جميعهم هويات مقدسية[12].

4. الحفريات والاعتداءات على الأماكن المقدسة:

تعرضت الأراضي العربية المحتلة إلى إجراءات التعدي الإسرائيلي على التراث الديني والثقافي والحضاري بهدف الإمعان في محو شخصية فلسطين وشعبها وإتمام عملية التهويد. وكان الحظ الأوفر في ذلك من نصيب القدس. لما تمثله القدس بأماكنها المقدسة وآثارها وشخصيتها الحضارية من تحد للمشروع الصهيوني، وتأكيد على الحق الفلسطيني.

أ. الحفريات تحت المسجد الأقصى:

عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد احتلال القدس القديمة إلى عملية سطو منظم على ما استطاعت سرقته من الآثار والتراث الديني والثقافي، بما في ذلك، نقل مخطوطات لاشيش الأثرية النادرة، ومخطوطات البحر الميت، أهمُّ كنوز المتحف الفلسطيني، إلى المتحف الإسرائيلي.

على أن أخطر ما يجب التوقُّف عنده يتمثل بمخطط الحفريات تحت أسوار المسجد الأقصى، فقد كشف الشيخ رائد صلاح في 3/1/2006 في مؤتمر صحفي عن وجود كنيسٍ يهودي أسفل المسجد الأقصى مكوّنٍ من طابقين، الأول مصلى للنساء، والثاني للرجال وتقام فيه الصلوات ويأتي بجوار قبة الصخرة على بعد 97 م عن مركزها، كما أضاف صلاح أنه تم إقامة سبع غرف أسفل الأقصى،

وأن الحفريات متواصلة[13].

وفي 2006/3/13 افتتح رئيس كيان الاحتلال الإسرائيلي موشيه كتساف Moshe Katsav، بحضور رئيس بلدية القدس أوري لوبوليانسكي Uri Lupolianski والحاخامين الرئيسيين في الدولة العبرية، غرفةً جديدة للصلاة في ساحة البراق وتقع هذه الغرفة تحت المبنى المشهور باسم مبنى المحكمة في القدس. وقد دعا كتساف خلال الافتتاح إلى حفر طريق يربط "ساحة المبكى" بـ"حوض داوود"، وهو ما يعني المزيد من الحفريات تحت المسجد الأقصى. وفي 2006/6/30 ذكرت صحيفة هآرتس أن سلطة الآثار ستبدأ بعمل حفريات وإزالة السواتر الترابية، المؤدية إلى جسر باب المغاربة، أحد أبواب المسجد الأقصى. وقد قامت سلطات الاحتلال في 2006/8/13 بطرح مناقصة لهدم طريق باب المغاربة[14]، ورصدت حكومة الاحتلال 1.1 مليون دولار ميزانية لتنفيذ ذلك[15]. كما يوجد مخطط شبه جاهز لإقامة نفق يوصل سلوان بالمصلى المرواني تمهيداً لتحقيق حلمهم بإقامة كنيس فيه[16].

كل ذلك يندرج تحت مخطط الإعداد لتقسيم المسجد الأقصى، وذلك من خلال تطبيق خطة كلينتون الداعية إلى أن ما فوق الأرض للمسلمين وما أسفله لليهود، وهذا فعلاً ما يجري على أرض الواقع، ولقد حذرت مؤسسات وشخصيات إسلامية من مغبة ذلك[17].

وتنشط جمعيات صهيونية في إقامة مشاريع تهويدية في القدس، فقد كُشف في 2006/6/21 عن اتفاق تمت بلورته بين جمعية عطيرات كوهنيم Ateret Kohanim الاستيطانية وبلدية القدس، لفتح نفق يصل ما بين مغارة سليمان في باب العمود وأحد البيوت، التي تسيطر عليها الجمعية منذ 20 عاماً، خلف مدرسة الميلوية[18]، وأن هذا النفق إذا تم فإنه سيتم السيطرة على الحي الإسلامي في المدينة القديمة، وتحديداً حارة السعدية والمئذنة الحمراء، مع الإشارة إلى أن هذا المشروع يندرج تحت مشروع القدس 2020 لتهويد البلدة القديمة[19]. ولعل ما يُعزز ذلك المخطط الذي أعدته شركة إعمار وتطوير الحي اليهودي في البلدة القديمة، والذي يهدف لبناء موقف سيارات مكون من أربعة طوابق جنوبي الحرم القدسي، شاملاً لأماكن تجارية وفنادق، وستبلغ مجمل مساحته 18 ألف متر مربع[20].

هذا وقد حدد القادة الإسرائيليون، بناءً على إرشاد رجال الدين وعلماء الآثار، أهداف الحفريات في القدس ضمن الخطوط التالية:

1. الكشف الأثري على الحائطين الجنوبي والغربي للحرم الشريف وعلى امتداد طوله 485 م توطئة لكشف ما يسمونه بحائط المبكى.
2. هدم وإزالة جميع المباني الإسلامية الملاصقة، من معاهد ومساجد وأسواق ومساكن قائمة فوق منطقة الحفريات وملاصقة، أو مجاورة لهذا الحائط وعلى طول امتداده.
3. الاستيلاء بعدها على الحرم الشريف وإنشاء الهيكل الكبير. وقد كانت الحفريات الأثرية

منذ أكثر من قرن قد فشلت في العثور على إثباتات علمية مقنعة عن آثار الهيكل، أو آثار مدينة داوود عليه السلام أو العهد الذي حكم فيه سليمان عليه السلام.

والملاحظ في هذه الحفريات، بالرغم من استخدامها الأساليب التقنية والمنهج الأثري، أنها موجهة لخدمة أغراض التعصب الصهيوني والاحتلال الإسرائيلي، وليس لمعرفة الحقيقة الموضوعية، لأن ما يريده القائمون على الحفريات إثبات حق اليهود في العودة إلى الأراضي المقدسة، والتجاهل المتعمد للحضارات الأخرى، وذلك باستخدام نتائج التنقيب الأثري لدعم الادعاءات والأقاويل الدينية والتاريخية. ويضاف إلى ذلك ما يرافق هذه الحفريات من عمليات نهب بغرض الاتجار بالمكتشفات الأثرية التي هي ملك ثقافي إسلامي عربي، يحظر نقله من المنطقة المحتلة[21].

ويلاحظ أن هذه الحفريات قد قامت في البلدة القديمة (تقوم حفريات كذلك خارج البلدة القديمة في جبل صهيون وأسفل جبل الزيتون، ولكنها ليست بالأهمية نفسها) وفي منطقة الحرم الشريف بوجه خاص. والحفريات ما زالت مستمرة متحدية جميع قرارات منظمة اليونسكو UNESCO والأمم المتحدة التي دانتها. وتجري الحفريات بذريعة الاستكشاف العلمي، ولكنها تُتخذ فعلاً وسيلةً لتصديع ما فوقها من أبنية سكنية وتجارية ودينية وحضارية والتسبب في انهيارها، ثم هدمها وإجلاء سكانها وهو الجزء الأساسي من أطماع "إسرائيل". وقد ثبت أن الحفريات تشكل تهديداً خطيراً لعدد من المباني التاريخية العظيمة الأهمية لما تحدثه من انهيارات وتشققات مثل رباط الكرد، والمدرسة الجوهرية، والمدرسة العثمانية، وباب القطانين، ومئذنة قايتباي، وأساسات المسجد الأقصى وأروقته السفلية وغيرها.

ب. الاعتداء على الأوقاف والمقدسات في القدس:

لم تكن سنة 2006 أفضل حالاً للأماكن المقدسة حيث طال الاعتداء الصهيوني في القدس مقبرة "مأمن الله"؛ حيث شرعت بلدية القدس، برعاية سلطة التطوير، في إقامة متحف على أرض المقبرة التاريخية التي تقع غربي مدينة القدس القديمة على بعد كيلومترين من باب الخليل، وهي أكبر مقبرة إسلامية في القدس، وتقدر مساحتها بـ 200 دونم. وقد قُدرت تكاليف مشروع المتحف الذي دُعي "متحف التسامح" بنحو 200 مليون دولار. وقام مركز سيمون ويزنتال Simon Wiesenthal Center في لوس أنجلوس بتمويل المشروع[22]. ومن الجدير بالذكر أن المقبرة وقف إسلامي مسجل في الطابو، وتضم رفاة عدد من الصحابة والتابعين، وآلاف العلماء والشهداء، بما في ذلك شهداء الحملة الصليبية. ويشير تاريخ المقبرة الحديث إلى أنه:

- في نيسان/ أبريل 1947: استولى الجيش البريطاني على مقبرة مأمن الله وأقام فيها، كما قام بهدم أجزاء من سور المقبرة.
- في أواخر عام 1985: أنشأت وزارة المواصلات موقفاً للسيارات على قسم كبير منها.
- في أعوام 1985–1987: تم القيام بالحفريات لتمديد شبكات مجاري وتوسيع موقف السيارات.

- في 2000/1/15: قامت شركة الكهرباء الإسرائيلية بأعمال حفريات في المقبرة، وذلك بحجة تمديد أسلاك كهرباء في باطن الأرض.
- في أيلول/ سبتمبر 2002: أعلن عن النية بإقامة مبنى للمحاكم الإسرائيلية في منطقة مقبرة مأمن الله.
- في شباط/ فبراير 2004: أعلنت الصحف الإسرائيلية نية الحكومة الإسرائيلية افتتاح مقر ما يسمى "مركز الكرامة الإنساني – متحف التسامح في مدينة القدس" على ما تبقى من أرض مقبرة مأمن الله.
- في كانون الثاني/ يناير 2005: بدأت عمليات الحفر في المقبرة لإقامة ما يسمى بمتحف التسامح.
- في 2006/2/23: أصدرت المحكمة العليا أمراً احترازياً بمنع العمل في مقبرة مأمن الله، وتستثني أعمال سلطة الآثار من هذا القرار[23].

كما شملت الاعتداءات الإسرائيلية الأوقاف المسيحية، حيث تم تحويل كنيسة إلى كنيس يهودي في القدس الشرقية، وقد ذكرت صحيفة معاريف أن الصفقة أثارت أزمة دبلوماسية حادة مع الفاتيكان وألمانيا الراعية للكنيسة، فقد ثبت أن جهات يهودية اشترت الكنيسة وحولتها لكنيس لليهود، وهذا بحد ذاته يدخل ضمن مسلسل صفقات البيع والشراء غير القانونية، والسرية في القدس[24].

وفي محاولة لإيجاد موطئ قدم لليهود في الأماكن المقدسة في القدس، فقد طرح طاقم من الخبراء في معهد القدس لأبحاث "إسرائيل" (Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS، مبادرة اعتبروا فيها أن خير وسيلة لحل الصراع على القدس هي تدويل الأماكن المقدسة والتاريخية[25].

وقد رفضت الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني هذه الفكرة وأكدت في بيان لها أن "إسرائيل" تحاول إبعاد الأذهان عن حقيقة أن القدس والبلدة القديمة والمسجد الأقصى، واقعة تحت الاحتلال، وأوضح البيان أن ادعاء اليهود بأن لهم حقاً دينياً في بيت المقدس والمسجد الأقصى تنفيه الحقيقة العلمية والتاريخية[26]. أما الشيخ عكرمة صبري فرفض بدوره فكرة التدويل، وأكد على أن الحرم القدسي غير خاضع للمفاوضات أو المساومات والتنازلات[27].

وفي السياق نفسه اقترحت السلطات الإسرائيلية بمؤازرة بلدية القدس إقامة نظام عربات معلقة (قطار كهربائي) لنقل السواح والزوار إلى حائط البراق، الأمر الذي رفضه الشيخ عكرمة صبري موضحاً أن ذلك سيسمح للمتطرفين اليهود بالمس بالمسجد الأقصى[28].

ج. الاعتداء على الأماكن المقدسة:

من الملاحظ أن هناك تناغماً بين المؤسسة الصهيونية الرسمية والشعب الإسرائيلي في عملية التعدي على الأماكن المقدسة، ففي 2006/5/15 أقدمت مجموعة من المستوطنين من النساء والرجال

وحتى الأطفال على إضرام النار في مسجد المنشية في مدينة عكا، في المقابل قام حزب "كاديما" في آذار/ مارس 2006 بتحويل المسجد الأحمر التاريخي الموجود في صفد إلى مقر لإدارة حملته الانتخابية[29].

أما الحرم الإبراهيمي فنصيبه من الممارسات الإسرائيلية كان ولا يزال كبيراً، بسبب الوجود الاستيطاني الكثيف في قلب مدينة الخليل، ولعل من آثار ذلك تدنيس الحرم من خلال منع رفع الأذان فيه أكثر من مرة، وذلك بحجة إقامة حفلات زواج فيه، هذه الحفلات تصحبها الموسيقى الصاخبة وشرب الخمرة والرقص، كل ذلك يتم تحت حماية الجيش الإسرائيلي[30]. كما مضت السلطات الإسرائيلية في عملية تهويد الخليل، فقد أبرم اتفاق بين الجيش والمستوطنين، وما هو إلا عبارة عن صفقة تهدف إلى إضفاء مراحل جديدة من التهويد للمدينة، تتمثل في إخلائهم لسوق الخضار (الحسبة)، الذي استولوا عليه قبل أربع سنوات، على أن يعودوا إليه بعقود إيجار لإضفاء الشرعية على وجودهم فيه، علماً أن الأملاك التي كانت تستخدم كسوق للخضار هي أملاك بلدية الخليل منذ العام 1960[31].

لم تقتصر الاعتداءات الإسرائيلية على الأوقاف الإسلامية فحسب بل تعرضت المقدسات المسيحية لاعتداءات من قبل المستوطنين، ففي 2006/3/3 أقدم مستوطن يهودي مع زوجته وابنته على الاعتداء على كنيسة البشارة في الناصرة بالقنابل الغازية والمفرقعات، وذلك في أثناء صلاة الصوم حيث كان يتواجد العشرات من المصليين داخل الكنيسة[32]، الأمر الذي أدى لإحراق أجزاء من الكنيسة وبالتحديد قاعة الصلاة، مما استدعى هَبَّةَ جميع شرائح المجتمع الفلسطيني دفاعاً عن الكنيسة، لا بل ونظم الفلسطينيون الغاضبون مظاهرات احتجاجية وقع خلالها بعض الجرحى[33]. وكان موقف الفاتيكان أمراً مُلفتاً، إذ صفح عن الفاعلين على لسان مندوب الفاتيكان في البلاد، والذي أبلغهم أن رسالته كرجل دين هي رسالة سلام[34].

كما قام الاحتلال الإسرائيلي ببناء كنيس في بيت لحم على بعد كيلومتر واحد من كنيسة المهد (بالقرب من قبة راحيل)، بعدما ادعت السلطات الإسرائيلية أنها اشترت المنزل المنوي إقامة كنيس فيه من صاحبه العربي، الأمر الذي نفاه صاحب المنزل، لكن الجرافات باشرت عملها هناك[35].

والجدير بالذكر أن الاحتلال الإسرائيلي اتخذ من الاعتداء على المقدسات سياسة ممنهجة، حيث قامت قوات الاحتلال منذ إنشاء الكيان الصهيوني بتدمير 76 دار عبادة للمسلمين كما حولت 18 مسجداً إلى كُنُس (دور عبادة يهودية)، بالإضافة إلى 17 مسجداً حولتها إلى حظائر للحيوانات[36].

ثانياً: الجدار العنصري العازل

تسعى "إسرائيل" من خلال بناء جدار الفصل العنصري إلى تحقيق عدة أهداف سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية، يأتي في مقدمتها نسف القاعدة المادية لقيام دولة فلسطينية قابلة

للحياة، وتمزيق نسيج الشعب الفلسطيني وسجنه في معازل منفصلة عن بعضها بعضاً، ومصادرة الأراضي بمساحاتها الشاسعة ونهب الجانب الأعظم من مصادر المياه لتدمير البنية الاقتصادية، ومنع التواصل بين مقومات الحياة الاجتماعية والمدنية والإنسانية الفلسطينية.

أقرت الحكومة الإسرائيلية في حزيران / يونيو 2002 مشروع بناء جدار الفصل العنصري، وقد أجريت عدة تعديلات على مسار الجدار في الضفة الغربية منذ البدء في بنائه، حيث كان من المقرر أن يقضم الجدار ما مساحته 1,024 كم^2، ولكن بعد التعديلات العديدة على مسار الجدار وصلت مساحة الأراضي التي سيعزلها الجدار إلى 555 كم^2 (أي 9.8% من مساحة الضفة الغربية)، وذلك حسب التعديل الأخير المقر في 2006/4/30.

جدول 7/4: تطور مسار جدار العزل العنصري في الضفة الغربية[37]

التاريخ	المساحة المقتطعة لصالح الجدار	النسبة من مساحة الضفة الغربية	طول الجدار	على الخط الأخضر
حزيران / يونيو 2002	1,024 كم^2	%18	734 كم	--
حزيران / يونيو 2004	633 كم^2	%11.7	645 كم مع بعض الاستثناءات	83 كم
شباط / فبراير 2005	565 كم^2	%10	683 كم	138 كم
نيسان / أبريل 2006	555 كم^2	%9.8	703 كم	128 كم

ويمتد جدار العزل العنصري كما جاء في التعديل الأخير مسافة 703 كم على طول الضفة الغربية، من الشمال إلى الجنوب، منها 128 كم فقط، أي أن ما نسبته 18.2% من الطول الكلي للجدار، يقع على خط الهدنة (الخط الأخضر).

وعلى الرغم من أن التعديلات التي طرأت على مسار الجدار قد خفضت من مساحة الأراضي التي سيعزلها الجدار، إلا أنها زادت من عدد التجمعات الفلسطينية المتأثرة به من 76 تجمعاً في سنة 2003، إلى 159 تجمعاً في سنة 2006[38]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجدار سيضم 99 مستوطنة إسرائيلية يقطنها 408 آلاف مستوطن، أي ما نسبته 85% من عدد المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية[39]. وتشير إحصاءات مركز بتسيلم، إلى اكتمال بناء 408 كم، أي ما نسبته 58% من الطول الكلي للجدار.

استمرت الحملة الإسرائيلية المنظمة النشطة لتهويد القدس طوال سنة 2006. (رويترز)

تابع الإسرائيليون مصادرة الأراضي، وإقامة جدار الفصل العنصري. الصورة تعكس جانباً من الاحتجاجات الفلسطينية في قرية أم سلمونة قرب بيت لحم، في 2006/12/26. (ا ف ب)

تسبب جدار الفصل العنصري بمعاناة هائلة لمئات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، بما في ذلك أطفال المدارس.

الجدار العازل يتلوى كالأفعى في الأرض الفلسطينية، يصادر الممتلكات، ويدمّر الاقتصاد، ويمزّق النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد الأوامر العسكرية التي تم إصدارها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، منذ بداية العمل في الجدار في حزيران/ يونيو 2002 وحتى نهاية 2006، قد بلغت نحو 264 أمراً عسكرياً كان أغلبها في محافظات القدس وبيت لحم ورام الله[40].

جدول 7/5: إنجاز الجدار الفاصل[41]

	الطول بالكيلومتر	النسبة من طول المسار
أكملت إقامته	408	%58
تحت البناء	63	%9
لم تتم إقامته بعد	232	%33
المجموع	**703**	**%100**

إن أخطر ما يمثله الجدار الفاصل هو جملة الحقائق التي أوجدها على أرض الواقع والتي ستقف في وجه قيام دولة فلسطينية؛ فلقد جعل من أراضي الضفة الغربية جيوباً متقطعة الأوصال محاصرة.

وحسب دراسة أعدها مركز بمكوم الإسرائيلي Bimkom، وهو مركز يُعنى بحقوق الإنسان في مجال التخطيط، فقد شكل جدار الفصل ما لا يقل عن 21 جيباً مغلقاً تتحكم "إسرائيل" في الدخول والخروج بها، ويحاصر الجدار في هذه الجيوب نحو 248 ألف فلسطيني، فضلاً عن محاصرة نحو 250 ألف فلسطيني في القدس بفعل الجدار الفاصل، وبذلك سيحاصر الجدار بشكل مباشر نحو نصف مليون فلسطيني[42].

ويطرح تقرير بمكوم أنواعاً من الجيوب التي أفرزها جدار الفصل العنصري حسب الاحتياجات والتصورات الأمنية التي فرضها الجيش الإسرائيلي على مسار الجدار، أحدها يُسمى جيب تماس: يعيش الفلسطينيون في الجانب الإسرائيلي من الجدار، أي أن الجدار يفصل بينهم وبين المنطقة الفلسطينية، ولا جدار يفصلهم عن "إسرائيل"، لكن لا يُسمح لهم بالطبع باجتياز الخط الأخضر بلا تصاريح خاصة، من السلطات العسكرية الإسرائيلية.

وهناك جيوب سكانية محاطة من الجهات الأربع بالجدار، ولا يوجد لها إلا منفذ خروج واحد، وذلك مثل جيب قرى بيت حنينا التحتا والجيب والجديرة وبير نبالا، وهي قرى كانت بالأمس القريب جزءاً من القدس الشرقية، ويربطها حالياً نفق مع محيطها الفلسطيني تم تشييده أسفل الطريق الاستيطاني الذي يربط القدس بتل أبيب، ويتمركز على هذا المنفذ الوحيد لسكان تلك القرى قوة عسكرية إسرائيلية وأبراج مراقبة في الجانبين، إضافةً إلى حاجز عسكري يمنع الدخول إلا بتصريح للمواطنين الفلسطينيين، الذين ليسوا من سكان هذه القرى.

الجدار والمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة

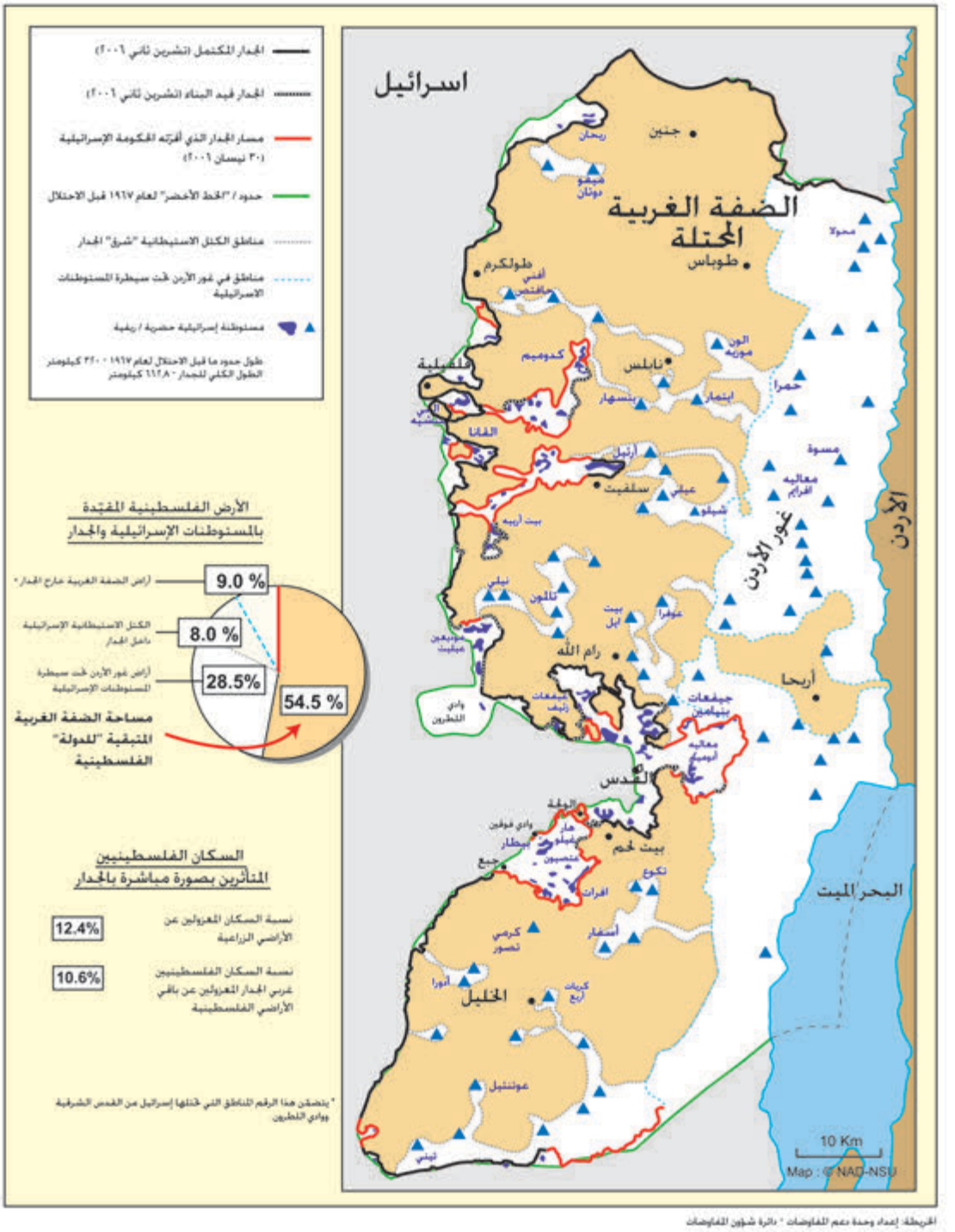

الخريطة: إعداد وحدة دعم المفاوضات * دائرة شؤون المفاوضات

الجدار والمستوطنات الاسرائيلية المحيطة بالقدس المحتلة

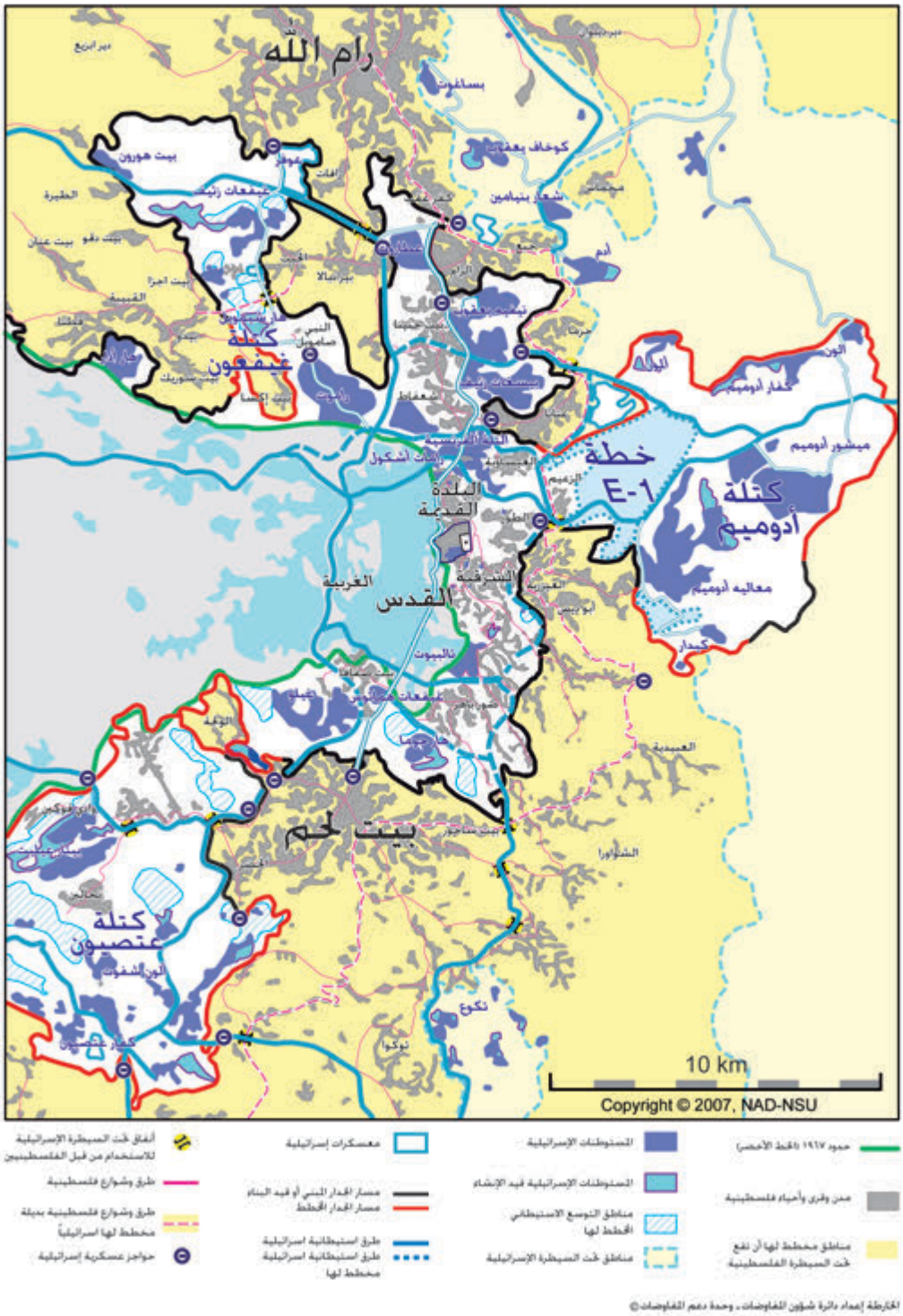

الخارطة إعداد دائرة شؤون المفاوضات ـ وحدة دعم المفاوضات ©

وتُنشىء الجيوب في جدار الفصل نفسه تعرجاتٍ خانقةٍ، ومثال ذلك الوضع في مدينة قلقيلية شمال الضفة الغربية، والتي يبلغ عدد سكانها نحو 44 ألف نسمة، حيث يحيطها الجدار من ثلاث جهات، ويُبقي لها منفذاً واحداً ضيقاً فقط نحو الشرق، يشرف عليه أيضاً حاجزٌ للجيش الإسرائيلي، يخنقها ويعزلها عن باقي الضفة الغربية.

وبعد استكمال الجدار، سيجد 46 ألف فلسطيني، من سكان غرب مدينتي رام الله والقدس في قرى بيت لقيا، وبيت سوريك و12 قرية أخرى جنوبي شارع مستوطنة موديعين، أنفسهم سجناء بين جدار الفصل، الذي سيحيط بهم من الجنوب ومن الشرق ومن الغرب، وبين الشارع السريع الذي يحظر عليهم السير فيه، ولا يمكن قطعه إلا في نقطة واحدة فقط.

كما أن سكان قرى برطعة، وخربة جبارة شمال الضفة الغربية، حيث يعيش نحو سبعة آلاف فلسطيني، سيواجهون حياةً معقدة جداً، حيث يحتاجون إلى تصاريح مؤقتة من جيش الاحتلال والسلطات الإسرائيلية للبقاء في بيوتهم وأراضيهم التي يملكونها[43].

أقيم في جدار الفصل العنصري 65 بوابة، وذلك للتنقل إلى أجزاء الضفة الغربية التي عزلت عنها، منها 38 فقط صالحة لاستخدام السكان الفلسطينيين. وهناك 27 بوابة مفتوحة تنقسم إلى قسمين:

1. معابر يومية يستخدمها السكان للمرور من مكان سكنهم إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية. ويفتح جزءٌ من هذه البوابات لمدة 12 ساعة متواصلة يومياً، وجزءٌ يفتح مرتين في اليوم في ساعات محددة، وهناك معابر قليلة محصّنة بالجنود مدة 24 ساعة.
2. بوابات زراعية يومية، يتم فتحها مرتين أو ثلاث مرات في اليوم أمام المزارعين، أصحاب الأراضي الموجودة في الجانب الثاني للجدار الفاصل، والتي تستلزم عناية يومية. ويشترط على المزارعين الحصول على تصاريح من الإدارة المدنية. والتصريح يُمكّن صاحبه من المرور عبر بوابة معينة فقط. وهناك 11 بوابة زراعية موسمية يتم فتحها في مواسم زراعية معينة فقط (مثل موسم الزيتون وموسم القطاف) أمام المزارعين أصحاب الأراضي القائمة في الجانب الثاني للجدار الفاصل.

جدول 7/6: البوابات في الجدار الفاصل حسب المناطق[44]

المنطقة	البوابات المفتوحة	البوابات الموسمية	البوابات المغلقة
قلقيلية	12	3	9
سلفيت	1	0	1
طولكرم	8	2	6
بيت لحم	0	0	4
الخليل	0	0	1
طوباس	1	0	0
جنين	0	6	6

الآثار السلبية للجدار:

1. القطاع الزراعي:

تشير إحصاءات معهد الأبحاث التطبيقية في القدس "أريج" إلى أن الجدار سيعزل مليوناً و52 ألفاً و880 دونماً من الأراضي الزراعية أي ما يمثل 37.4% من مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، حيث يعزل الجدار نحو 189 ألف دونماً في المنطقة الغربية من الجدار، فضلاً عن عزل 863,879 دونماً في المنطقة الشرقية من الجدار، مما سيحرم الكثير من المزارعين الفلسطينيين بشكل مباشر من أرضهم، وبالتالي يحرمهم من مصدر رزقهم الوحيد.

أما بالنسبة للغابات والأراضي العشبية، فيعمل الجدار على عزل 128,404 دونماً من الغابات والأراضي العشبية في المنطقة الغربية من الجدار، بالإضافة إلى عزل 110,274 دونماً في المنطقة الشرقية من الجدار، وهو ما يمثل 37.7% من مجموع الأراضي العشبية والغابات في الضفة الغربية. فيما سيعزل الجدار ما نسبته 53% من مساحة الأراضي المفتوحة في الضفة الغربية وهي مقسمة إلى 264 ألف دونماً في المنطقة الغربية من الجدار و610,723 دونماً في المنطقة الشرقية[45].

2. قطاع المياه:

استناداً لاتفاقات أوسلو تم تأجيل البحث في موضوع المياه بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي إلى مباحثات الوضع النهائي، ولكن من الملاحظ أن "إسرائيل" تسعى من خلال بناء الجدار العازل إلى سرقة مصادر المياه، وذلك بضمها إلى سيطرتها وعزلها عن الفلسطينيين. ومن خلال دراسة لمعهد أريج يمكن تقدير كمية المياه التي سيتسبب الجدار الفاصل في عزلها على الشكل التالي:

- في المنطقة الشرقية العازلة والتي تقع شرقي وادي الأردن هناك مخزون مائي سنوي يقدر بنحو 172 مليون م^3. أما المنطقة الغربية المعزولة والتي تمتد من الشمال الغربي إلى الشمال، فتحتوي على مخزون مائي جوفي، يقدر بنحو 507 ملايين م^3.
- إن مجموع عدد الآبار التي يستخدمها السكان الفلسطينيون في المنطقة العازلة هي 134 بئراً، مع معدل ضخ سنوي يصل إلى حدود 44.1 مليون م^3.
- إن عدد الينابيع المعزولة في المنطقة الغربية يصل إلى 62 ينبوعاً، وهي تستطيع أن توفر سنوياً نحو 31 مليون م^3.
- يعزل الجدار من المسطحات المائية والأنهار الداخلية في المنطقة الغربية نحو 221 دونماً، بالإضافة إلى عزل نحو 685 دونماً في المنطقة الشرقية، والتي تشكل مجتمعةً 99% من مجموع مجاري المياه في الضفة الغربية[46].

وفيما يلي جدول مقارنة يوضح كمية استخدام المياه في الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، مع الإشارة إلى أن "إسرائيل" تعمل على ضخ كميات كبيرة من احتياجاتها من أراضي السلطة الفلسطينية:

جدول 7/7: معدل الاستهلاك المائي للفرد الفلسطيني والإسرائيلي[47]

الكمية (م^3 / سنويا)	"إسرائيل"	فلسطين
كمية المياه للاستهلاك الآدمي	571	91
نصيب الفرد من مياه الشرب	101	30
كمية المياه للاستهلاك الزراعي	1,252	171
كمية المياه للاستهلاك الصناعي	136	5
إجمالي نصيب الفرد من المياه	344	93

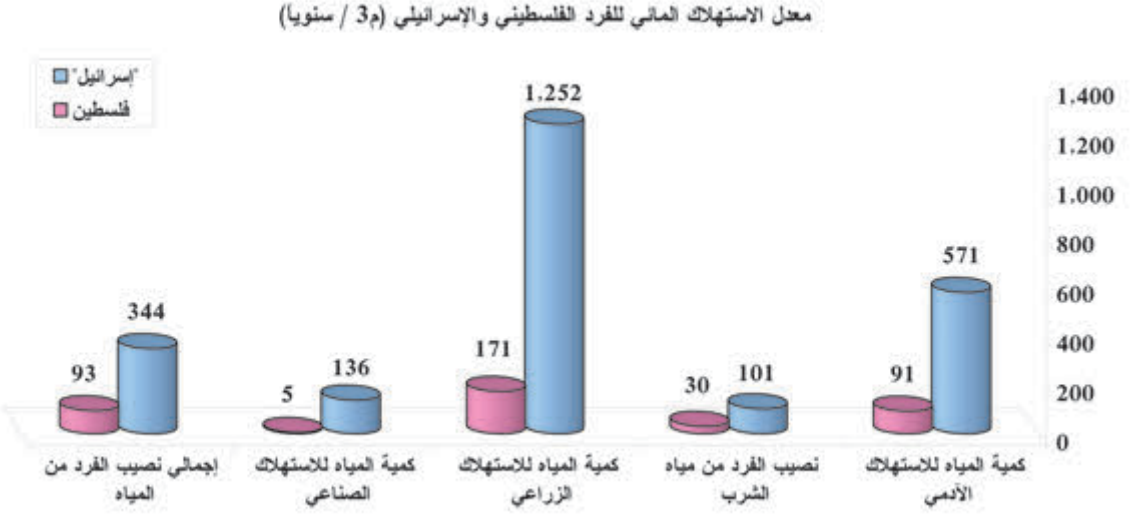

وببناء الجدار الفاصل تكون "إسرائيل" قد قطعت شوطاً طويلاً في مصادرة المخزون الجوفي من مياه الشعب الفلسطيني، وهذا ما أكدته سلطة المياه الفلسطينية بأن "إسرائيل" ببنائها الجدار العنصري ستحرم الشعب الفلسطيني من 12 مليون م^3 من مياه الحوض الغربي، أهم الأحواض المائية في الضفة الغربية، وأكدت السلطة أن نصيب الفلسطينيين من هذا الحوض كان يبلغ 22 مليون م^3، وببناء الجدار ستتقلص هذه الكمية إلى عشرة ملايين متر مكعب[48]. وتقوم "إسرائيل" بانتزاع أكثر من 85% من المياه الفلسطينية من الطبقات الجوفية، أي حوالي 25% من استخدام "إسرائيل" للمياه[49].

ومما يلفت الانتباه أن "إسرائيل" تعمل على سرقة المياه من مناطق السلطة الفلسطينية، لتعود وتبيعها للفلسطينيين، فوفق بيانات سلطة المياه الفلسطينية حول أهم المؤشرات المتعلقة بالمياه في أراضي السلطة الفلسطينية، تبيَّن أن السلطة الفلسطينية قد اشترت نحو 40 مليون م^3 من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت"، وذلك فقط في الضفة الغربية. بينما بلغت كمية المياه التي استغلتها المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال سنة 2006 نحو 2.2 مليون م^3. في المقابل أظهرت بيانات مسح البيئة المنزلية في الضفة والقطاع لسنة 2006، أن 70,103 أسرة فلسطينية تقيم في مساكن غير متصلة بشبكة المياه العامة. ومن الجدير بالذكر أن حصة المستوطن اليهودي من المياه تعادل تسع مرات ونصف حصة الفرد الفلسطيني، كما ويعادل استهلاك "إسرائيل" الكلي من المياه سبع مرات ونصف مما تستهلكه أراضي السلطة الفلسطينية[50].

ثالثاً: التوسع الاستيطاني الإسرائيلي

استمرت "إسرائيل" في مشروعها الاستيطاني، فعملت على زيادة أعداد المستوطنين وبناء المزيد من الوحدات السكنية؛ وذلك في عملية توسيع المستوطنات لتلتهم بذلك مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية.

ويستدل من معطيات نشرتها الإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية ازداد بنسبة 5.8% خلال سنة 2006، وحسب هذه المعطيات وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية مع نهاية عام 2006 إلى 268,379 مستوطن يهودي يعيشون في الضفة الغربية مقابل 253,748 في عام 2005[51]، وهم موزعون على 155 مستوطنة فضلاً عن 116 بؤرة استيطانية. غير أن الاحتلال الإسرائيلي لا يُدخل في إحصائياته المستوطنين في منطقة القدس البالغ عددهم نحو 185 ألفاً، مما يرفع عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية إلى 453 ألفاً.

كما ذكر تقرير منظمة السلام الآن الإسرائيلية Peace Now أن عدد المستوطنين في البؤر الاستيطانية قد ارتفع إلى ألفي مستوطن[52]. كما تواصلت أعمال البناء في المستوطنات بنفس وتيرة 2005، فحسب معطيات دائرة الإحصاء الإسرائيلية شهدت سنة 2006 المباشرة بنحو 1,700 عملية بناء في مستوطنات الضفة الغربية، وهي مشابهة لوتيرة البناء في سنة 2005، حيث بوشر ببناء 1,727 وحدة سكنية، كما نشرت في سنة 2006 مناقصات لبناء 952 وحدة سكنية مقارنة بـ 1,182 وحدة سكنية في سنة 2005[53].

جدول 7/8: عدد الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات[54]

السنة	عدد الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات
2001	719
2002	747
2003	908
2004	2,167
2005	1,727
2006	1,700

ولا تزال "إسرائيل" تعمل على توسيع مستوطنة معاليه أدوميم كبرى المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، والهدف المنشود هو رفع عدد سكان المستوطنة إلى 60 ألف مستوطن بينما يبلغ مجموعهم حالياً نحو 32 ألف مستوطن[55].

وقد أكد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على أن مساحة الأراضي المبنية في المستوطنات بلغت 187,100 دونماً، أي 3.3% من أراضي الضفة. وقال إن أكبر مساحة من الأراضي المبنية في المستوطنات هي في محافظة القدس، حيث بلغت 44.4 كم^2، أي ما نسبته 12.9% من أراضي المحافظة، ثم رام الله والبيرة، حيث بلغت 30.3 كم^2، أي ما نسبته 3.5% من أراضي المحافظة[56]. ويُشار إلى أن جميع الأراضي التي تقام عليها المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية هي أراضٍ يملكها الشعب الفلسطيني. وفضلاً عن الأراضي التي تعدُّ أراضي الدولة أو أراضٍ أميرية، فإن 40% من هذه الأراضي يملكها أشخاص أو عائلات ملكية شخصية[57].

ولا يقتصر الاستيطان فقط على أراضي الضفة الغربية والقدس، ففي سنة 2006 صادق المجلس القُطري الإسرائيلي على إقامة مشروع استيطاني في النقب، حيث يقضي هذا المشروع بإقامة 30 مستوطنة وزيادة عدد السكان في النقب من 535 ألف نسمة إلى 900 ألف نسمة، بالإضافة إلى استغلال الأراضي الشاسعة التي تعود في الأصل إلى سكان النقب العرب[58].

كما لا تزال الأغوار عرضة لمشاريع التهويد، حيث أكد وكيل وزارة الزراعة الفلسطينية، أن "إسرائيل" رصدت 200 مليون شيكل لتطوير ودعم الاستيطان الزراعي في الأغوار خلال الأعوام الثلاثة المقبلة[59]. ولا تزال المخاوف قائمة من محاولات إسرائيلية لضمها في حال فرضها لأية تسوية مستقبلية، أو قيامها بانسحاب أحادي الجانب وقد صرح الخبير المقدسي خليل التوفكجي أن ضم الأغوار يحقق لـ "إسرائيل" خمسة أهداف هي:

1. السيطرة على حوض المياه الجوفي الشرقي.
2. القضاء على إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة.
3. منع التواصل الجغرافي بين الضفة والأردن.
4. القضاء على إمكانات التوسع العمراني والزراعي والصناعي.
5. حرمان الفلسطينيين من الوصول للبحر الميت[60].

رابعاً: هدم المنازل

إن هذه السياسة التي تعتمدها الحكومات الإسرائيلية على اختلافها سواء كانت يسارية أو يمينية تأخذ وجوه عدة، فهدم البيوت كعمل سياسي يهدف إلى إيجاد حقائق ثابتة على أرض الواقع تحسباً لأي مفاوضات مستقبلية قد تبحث فيها موضوعات الحل النهائي؛ وعلى ذلك تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم البيوت المحاذية للطرق الالتفافية التي تشقها "إسرائيل" والمخصصة للمستوطنين والجيش، كما تهدم البيوت القريبة من المستوطنات لاعتبارات كثيرة منها توسيع المستوطنات، بالإضافة إلى هدم البيوت من المساحات التي ترغب "إسرائيل" في الاحتفاظ بها مستقبلاً، وذلك استباقاً لأي مطالبة فلسطينية بها في المفاوضات على اعتبار أنها مأهولة بالفلسطينيين.

أما هدم البيوت كعملية انتقامية فقد مارسها الاحتلال الإسرائيلي كوسيلة ردع وضغط على المقاومة الفلسطينية، ففي الفترة ما بين تشرين الأول/ أكتوبر 2001 وحتى نهاية كانون الثاني/ يناير 2005، هدمت إسرائيل 668 بيتاً لغرض العقاب[61]. وفي سنة 2006 اتبعت سلطات الاحتلال أسلوباً جديداً في إبلاغ أصحاب المنازل المراد هدمها وذلك عبر الاتصال بهم هاتفياً وإبلاغهم بوجوب إخلاء منازلهم، لأنه سيتعرض للقصف الجوي، واستمر الحال على ذلك إلى أن قامت المقاومة الفلسطينية بوضع الدروع البشرية لحماية المنازل؛ حيث كان أهالي المنطقة يتجمعون على أسطح المنازل المراد هدمها.

وعلى الرغم من أن هناك 401,867 أسرة فلسطينية تحتاج إلى بناء وحدات سكنية إضافية خلال العقد القادم، وعلى الرغم من ضعف القدرة المادية لدى جموع الشعب الفلسطيني لبناء هذه المساكن؛ حيث إن 29% فقط من مجموع المحتاجين إلى مساكن لديهم القدرة المادية على البناء، إلا أن سياسة الهدم الإسرائيلية لا تزال مستمرة، فحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن هناك 29,314 أسرة فلسطينية تعرض مسكنها للهدم الكلي أو الجزئي خلال الفترة من 2000/9/28 وحتى 2006/6/15، منها 317 أسرة في الضفة الغربية، و28,997 أسرة في قطاع غزة[62].

وحسب إحصائيات معهد أريج فقد هدمت آليات الاحتلال الإسرائيلي 160 منزلاً فلسطينياً ومحلاً تجارياً خلال سنة 2006، مما خلَّف أكثر من 500 شخص بلا مأوى وتسبب في فقدانهم لمصادر رزقهم أيضاً. وقد تركز العدد الأكبر من الهدم في محافظات نابلس، وقلقيلية، والخليل، وبيت لحم والقدس، هذا بالإضافة إلى هدم ما يزيد عن 200 منزلٍ في قطاع غزة[63].

وبحسب تقارير مركز أبحاث الأراضي في القدس فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم 78 مسكناً في محافظة القدس خلال سنة 2006. كما كان نصيب منطقة بيت حنينا حوالي 40% من إجمالي الهدم، يعقبها جبل المكبر بحوالي 14% من مجموع الهدم. أما مجمل ما هُدم في الفترة الواقعة بين 2000–2005 فهو 622 مسكناً منها 120 في سنة 2005[64].

خامساً: تجريف الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار

كان العام 2006 مسرحاً للانتهاكات الإسرائيلية المتعددة بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة لأجل أهداف إسرائيلية متعددة، كان أهمها مصادرة الأراضي الفلسطينية الزراعية والمفتوحة من أجل بناء جدار العزل العنصري وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية. وقد بلغ مجموع الأراضي المصادرة سنة 2006 في جميع محافظات الضفة الغربية 7,313 دونماً تعود لمواطنين فلسطينيين، وتعتبر مصدر الدخل الوحيد للعديد منهم بعد فقدانهم لأماكن عملهم داخل "إسرائيل"، هذا بالإضافة إلى مصادرة وتجريف نحو خمسة آلاف دونماً من الأراضي الزراعية في شمال قطاع غزة[65]. وفي محافظة القدس وحدها تم مصادرة نحو 1,556 دونماً وذلك حتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2006[66]. كما وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي مساحة الأراضي التي تم تجريفها منذ اندلاع الانتفاضة في 2006/9/28 وحتى 2006/7/31 قد بلغت 80,712 دونماً وذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما بلغ عدد الأشجار التي اقتلعتها "إسرائيل" مليوناً و357 ألفاً و296 شجرة في الضفة الغربية وقطاع غزة[67].

هذا وقد اتسع نطاق الانتهاكات الإسرائيلية لتستهدف القطاع الزراعي، الذي يشكل ركيزة أساسية في الاقتصاد الفلسطيني، حيث كانت عملية اقتلاع الأشجار المثمرة وتدمير المحاصيل الزراعية من أشد الانتهاكات الإسرائيلية، التي شهدها الشعب الفلسطيني في العام 2006. وتبعاً لإحصائية أعدها معهد أريج، تبين أن ما مجموعه 20,300 شجرة مثمرة تم إما اقتلاعها أو تجريفها أو مصادرتها خلال العام 2006، كان معظمها في محافظات الشمال والجنوب مثل قلقيلية، ونابلس، وبيت لحم والخليل، وكان لهذا الانتهاك الإسرائيلي تأثير كبير على القطاع الزراعي، وخصوصاً أن معظم الأشجار التي تم اقتلاعها هي من أشجار الزيتون، والتي تشكل مصدر دخل أساسي للعائلة الفلسطينية. ولا تقتصر الآثار السلبية الناجمة عن مصادرة الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة على قطاع الزراعة والمزارعين فحسب، وإنما يترتب على ذلك أضرار بيئية خطيرة منها ارتفاع نسبة التلوث في الهواء، وانجراف التربة وزيادة نسبة التصحر.

ومنذ عام 1993 وحتى منتصف 2004 اقتلع الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 1.6 مليون شجرة، وخلال الانتفاضة دمر الكثير من المشاتل وجرف حوالي 77 ألف دونم من الأراضي الزراعية، وتعرضت للأضرار نتيجة الممارسات الإسرائيلية أكثر من 26% من الممتلكات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد بلغ مجموع الخسائر المباشرة وغير المباشرة للقطاع الزراعي منذ بداية الانتفاضة وحتى الآن أكثر من 1.3 مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى تراجع إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 55%[68].

ويمكن أن نأخذ نموذجاً لفترة زمنية من 35 يوماً من سنة 2006، تعرضت فيها الزراعة للاعتداءات الإسرائيلية، فحسب بيان لوزارة الزراعة الفلسطينية، فإن خسائر القطاع الزراعي خلال الفترة من 2006/6/26 وحتى 2006/7/30، قد بلغت حوالي 27 مليون دولار، نتيجة تدمير المزارع المختلفة. وقد شمل التدمير الإسرائيلي:

- أكثر من ألفي دونماً مزروعة بالأشجار.
- 279 دونماً ودفيئات زراعية.
- 1,391 دونماً مزروعة بالخضار المكشوفة.
- 169 دونماً محاصيل حقلية.
- 14 مخزناً زراعياً.
- 49,255 م طولياً من خطوط المياه.
- 21,590 م طولياً من الجدران.
- 35 بركة مياه.
- 22 بئر مياه بملحقاتها.
- 2,529 دونماً من شبكات مياه الري[69].

خاتمة

تابعت "إسرائيل" خلال سنة 2006 زيادة مشاريع التهويد في القدس والنقب والأغوار، كما زادت من وتيرة بناء جدار الفصل العنصري، لِتُقطِّع به أوصال الضفة الغربية ولتعزل الفلسطينيين في جيوب متناثرة، ولتزيد من معاناة الشعب الفلسطيني. كما استمرت في فرض المزيد من الحقائق على الأرض، ضاربة بعرض الحائط بالقرارات والشرعية الدولية وبالاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية. وهو ما يثبت أن "إسرائيل" ماضية في سياسة المماطلة في المفاوضات، لمنع تحقيق أي تقدم في عملية التسوية مع الفلسطينيين، وذلك ريثما تُثبت الحدود النهائية للكيان الإسرائيلي.

وفي ظل غياب لأي دور للعالمين العربي والإسلامي في الدفاع عن الأرض والمقدسات، واستمرار الدعم الغربي والأمريكي للكيان الإسرائيلي، لا يبدو أن السياسة الإسرائيلية ستشهد أي تغيير إيجابي تجاه الأرض والمقدسات، بل من المتوقع أن نشهد المزيد من مصادرة الأراضي لصالح الجدار والمستوطنات، والمزيد من الحفريات تحت المسجد الأقصى، والمزيد من الاعتداءات على الأوقاف الإسلامية والمسيحية.

هوامش الفصل السابع

[1] عرب 48، 25/5/2006.
[2] عرب 48، 21/2/2007.
[3] **السفير**، 30/5/2006.
[4] مقابلة مع محمد طوطح، مجلة **عين على القدس**، عدد 45، تموز/ آب 2006، ص 11.
[5] مركز بتسيلم، انظر:
http://www.btselem.org/arabic/Jerusalem/Revocation_Statistics.asp
[6] المصدر نفسه.
[7] **القدس العربي**، 31/10/2006.
[8] صادرت "إسرائيل" 40% من أراضي القدس واعتبرتها مناطق خضراء، إضافة لمصادرة 35% من الأراضي ووضعتها تحت تصرف البلدية ووزارة الإسكان بهدف التوسع العمراني وإقامة المستوطنات عليها.
[9] Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), Geopolitical Status in Jerusalem Governorate, see: http://www.arij.org/pub/Geopolitical_Jerusalem/Jeruslem_Fact_Sheet.pdf
[10] حول تطور بناء الجدار، انظر دراسة بتسيلم في:
http://www.btselem.org/Arabic/Separation_Barrier/Statistics.asp
[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، **مسح أثر جدار الضم والتوسع وتبعاته على النزوح القسري للفلسطينيين في القدس**، حزيران 2006، رام الله، فلسطين، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/wallimpact_a.pdf
[12] علي سمودي، "جدار القدس استمرار للأطماع الإسرائيلية في المدينة المقدسة،" في **القدس**، 30/7/2005، انظر موقع شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين): www.amin.org
[13] **الغد**، 4/1/2006.
[14] مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، انظر:
http://www.aqsaonline.info/palestine.aspx?id=1055&pid=9
[15] **الخليج**، 10/8/2006.
[16] المركز الفلسطيني للإعلام، 30/6/2006، (باشرت السلطات الإسرائيلية في البدء في 6/2/2007).
[17] **القدس العربي**، 14/9/2006.
[18] مساحة المغارة 13 دونماً.
[19] وفا، 21/6/2006.
[20] **الغد**، 16/6/2006.
[21] عن مراحل الحفريات، انظر: وزارة الخارجية الأردنية، القدس عربياً وإسلامياً، مقدمة لمؤتمر إسلام أباد، 1980.
[22] موقع مؤسسة الأقصى، انظر:
http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=917؛ وانظر أيضاً:
تقرير أعده مركز أبحاث الأراضي، تدمير إسرائيل مقبرة "مأمن الله" في القدس هو عملية تطهير عرقي للموتى، 20/2/2006، في: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=781
[23] المصدر نفسه.
[24] **السفير**، 3/2/2006.
[25] **السفير**، 18/1/2006.
[26] **عكاظ**، 21/1/2006.
[27] وفا، 27/1/2006.
[28] **الخليج**، 14/3/2006.
[29] جريدة **اللواء**، عمّان، 13/3/2006.
[30] المركز الفلسطيني للإعلام، 18/5/2006.
[31] جريدة **أخبار الخليج**، البحرين، 8/3/2006.
[32] **البيان**، الإمارات، 4/3/2006.
[33] **الخليج**، 5/3/2006.
[34] **السفير**، 7/3/2006.

[35] **القدس العربي**، 22/2/2006.
[36] **عكاظ**، 29/4/2006.
[37] جاد اسحق وآخرون، الأبعاد والاستراتيجيات للمخططات الإسرائيلية الأحادية الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 24/9/2005، انظر:
http://www.arij.org/pub/pubarabic/Paper_2006/index-1.htm
[38] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Land_a.pdf
[39] جاد اسحق وآخرون، الأبعاد والاستراتيجيات للمخططات الإسرائيلية.
[40] انظر التقرير الذي أعدّه معهد أريج بعنوان، أريج ترصد الانتهاكات الاسرائيلية في الضفة الغربية و قطاع غزة خلال العام 2006، 29/1/2007، في: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=993
[41] حول تطور بناء الجدار، انظر دراسة بتسيلم في:
http://www.btselem.org/Arabic/Separation_Barrier/Statistics.asp
[42] حول تقرير بمكوم، انظر: وليد عوض، "جدار الفصل العنصري يحاصر نصف مليون فلسطيني،" في **القدس العربي**، 24/1/2007.
[43] **المصدر نفسه**.
[44] حول تطور بناء الجدار، انظر دراسة بتسيلم في:
http://www.btselem.org/Arabic/Separation_Barrier/Statistics.asp
[45] ARIJ, Geopolitical Status in Jerusalem Governorate.
[46] Ibid.
[47] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/resources/dangerouse1.html#file1
[48] **الأيام**، فلسطين، 5/9/2003.
[49] انظر تصريح رئيس سلطة المياه فضل كعوش في **الحياة الجديدة** بتاريخ 24/12/2006 نقلا عن وفا.
[50] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بعنوان مواجهة ندرة المياه، 31/3/2007، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/desktopmodules/NewsScrollArabic/newsscrollView.aspx?ItemID=340&mID=11171
[51] **الدستور**، 10/1/2007.
[52] عرب 48، 21/2/2007.
[53] المرجع نفسه.
[54] **السفير**، 18/1/2006.
[55] **الغد**، 16/1/2007.
[56] **البيان**، الإمارات، 30/3/2006.
[57] تقرير طاقم متابعة المستوطنات، مخالفة تجر مخالفة: بناء المستوطنات على أراض ذات ملكية فلسطينية خاصة، حركة السلام الآن، ترجمة مؤيد غنايم، ص 3؛ انظر: http://arabic.aad-online.org/hebrew/12/9/25/a1.pdf
[58] **القدس العربي**، 13/5/2006.
[59] **البيان**، الإمارات، 4/6/2006.
[60] **الحياة**، 15/2/2006.
[61] مركز بتسيلم، انظر: http://www.btselem.org/arabic/Punitive_Demolitions/Statistics.asp
[62] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر:
http://pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/cond_06a.pdf
[63] انظر تقرير أريج حول الانتهاكات الإسرائيلية في:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=993
[64] تقرير أعده مركز أبحاث الأراضي، هدم المنازل في محافظة القدس لسنة 2006، في:
http://www.lrcj.org/Arabic/APage.htm
[65] انظر تقرير أريج حول الانتهاكات الإسرائيلية في:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=993
[66] ARIJ, Geopolitical Status in Jerusalem Governorate.

[67] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_viol_12-2006.html

[68] نظام عطايا، دائرة البحث والإعلام التنموي، الإغاثة الزراعية 12/2005، ص 1، عن موقع: www.pal-arc.org

[69] بيان وزارة الإعلام الفلسطيني، وفا، 6/8/2006، في: http://www.wafa.ps/body.asp?id=97164

The Palestinian Strategic Report 2006

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006

هذا التقرير

يسرُّ مركز الزيتونة أن يُقدّم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، والذي يصدر للعام الثاني على التوالي، وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والاقتصاد والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، كما يفرد فصلاً خاصاً عن العدوان الإسرائيلي على حزب الله ولبنان.

قام بإعداد التقرير نخبة من الأساتذة المتخصصين، وشارك في مراجعته عدد من المستشارين الكبار.

وقد سعى مركز الزيتونة إلى الالتزام بخطه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية، وأن يتم الارتقاء بمستواه عاماً بعد عام؛ وأن ينمو وينضج من خلال تفاعلات الباحثين والمتخصصين والمهتمين ومراجعاتهم وانتقاداتهم.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-0-0993-3

توزيع
الدار العربية للعلوم - ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc
www.asp.com.lb
ص.ب: 13-5574 شوران 1102-2050 بيروت - لبنان
تلفون: 785 107/8 (961+) | فاكس: 786 230 (961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 303 1 (961+) | تلفاكس: 643 303 1 (961+)
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

جميع كتبنا متوفرة على شبكة الإنترنت
نيل و فرات .كوم
www.neelwafurat.com